التحليل الجغرافي للاستيرادات باستخدام المؤشرات الاقتصادية

أ.م. د. احمد عبد الكريم كاظم الباحثة : امل حسن حمزة

المستخلص

ان مؤشرات أداء الاقتصاد العراقي واتجاهاتها بعد ٢٠٠٣ حدد الناتج المحلي الإجمالي واتجاهاتها وأن يعمل زيادة حجم الاستيرادات تعمل على تنمية الاقتصاد الكلي بعدد كبير من المتغيرات التي يسعى بها إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية من نمو اقتصادي وتشغيل كامل واستقرار اقتصادي والحد من التضخم وغيرها من الأهداف، ويتم هذا من خلال سياسات اقتصادية كلية نقدية ومالية ،وان خطراً اقتصاديا كان متوقعا لم تتحسب له الحكومة فوقعت في أزمة مالية إن إنشاء بيئة ملائمة للإستثمار العام والخاص(المحلي والاجنبي)كمحرك للنمو الإقتصادي المستدام ، وخلق وتهيئة ظروف مناسبة لتحقيق أقصى فائدة من الإندماج في الإقتصاد العالمي ، يقتضي إتخاذ الكثير من الإجراءات وإصدار التشريعات للإنتقال التدريجي من الإقتصاد الشمولي المركزي إلى الإقتصاد الحر .

الكلمات الافتتاحية : الجغرافية – التجارة – الاقتصاد العالمي – المؤشرات المالية – العراق

Abstract

The indicators of the performance of the Iraqi economy and its trends after 2003 determined the gross domestic product and its trends. Increasing the volume of imports works to develop the overall economy with a large number of variables and seeks through them to achieve the economic goals of economic growth, full employment, economic stability, reducing inflation and other goals, and this is done through Through monetary and financial macroeconomic policies, and an expected economic risk that the government did not anticipate, and it fell into a financial crisis. The establishment of an appropriate environment for public and private investment (domestic and foreign) as an engine for sustainable economic growth, and the creation and creation of appropriate conditions to achieve the maximum benefit from integration into the global economy. It requires taking a lot of measures and issuing legislation for the gradual transition from a centralized totalitarian economy to a free economy.

Introductory words: geography - trade - global economy - financial indicators - Iraq

المقدمة

يحتل العراق أهمية استراتيجية نظرا لموقعه الجغرافي ،لكونه يشغل الجزء الشرقي من منطقة الهلال الخصيب الذي يحيط بشبه الجزيرة العربية ويجاور دولتين غير عربيتين هما تركيا وايران ،وان اصبح مستوردا كبيرا للسلع الاستهلاكية ، بسبب اعتماده بشكل رئيس على تصدير النفط ولابد توضيح عدد من المؤشرات التي تعتمد في تحليل الجغرافي لاستيرادات العراقية.

١. مشكلة البحث

يمكن لنا تحديد إشكالية البحث بما يأتي :

- ما طبيعة التحليل الجغرافي للاستيرادات العراق ؟
- ماهي المؤشرات الجغرافية للاقتصاد العراقي ؟

٢. أهمية البحث :

يهدف البحث الى قياس التحليل الجغرافي للاستيرادات في العراق وتحديد ومؤشراتها الاقتصادية وتأثيراتها في الأسواق العراقية

٣. منهجية البحث

اعتمد المنهج التحليلي في تحليل المرتكزات الجغرافية السياسية للعراق ولتحليل حجم المؤشرات الاقتصادية . ويمكن تقسيم ذلك على ثلاثه مباحث

المبحث الأول : مؤشرات الاداء العراقي للاستيراد العراقي

ان مؤشرات أداء الاقتصاد العراقي واتجاهاتها بعد ٢٠٠٣ حدد الناتج المحلي الإجمالي واتجاهاته وان زيادة حجم الاستيرادات على تنمية الاقتصاد الكلي بعدد كبير من المتغيرات التي يسعى بها من إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية من نمو اقتصادي وتشغيل كامل واستقرار اقتصادي والحد من التضخم وغيرها من الأهداف، ويتم هذا من و سياسات اقتصادية كلية نقدية ومالية، ويشير جدول (١) بيان المتوسط والانحراف المعياري لثلاث سلاسل زمنية تخص الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ونسبة النمو السنوي الحقيقي، واعتمدت السلسلة الزمنية من سنة ٢٠٠٤ والى ٢٠٢٠ .[١]

وقد تضمنت المدة بيانات حقيقية فعلية للسنوات ٢٠٠٤ ولغاية ٢٠١٥ فيما ضمّت السلسلة البيانات من ٢٠١٦ ولغاية ٢٠٢٠ لبيانات متنبأ بها عبر منشورات صندوق النقد الدولي، علما بأن كل التنبؤات التي طرحها صندوق النقد الدولي بدءً من سنة ٢٠١٣ ولغاية سنة ٢٠١٦ كانت بعيدة عن الدقة كونها مستندة إلى تنبؤات غير دقيقة لسعر النفط والذي تراوح بين ٥٠ - ٦٠ دولار للبرميل الواحد فيما سجل النفط أدنى سعر منذ أكثر من ١٢ سنة فقد تراوح ما بين ٢٠ و٣٠ دولار للبرميل الواحد، ومن هنا يمكن القول بأن التقديرات منذ سنة ٢٠١٥ لم تتسم بالدقة المطلوبة مما قاد الحكومة العراقية للمزيد من الحرج تجاه استحقاقاتها، وقد أظهر الجدول(١) تلك المؤشرات وتغيراتها خلال المدة ٢٠٠٤ - ٢٠٢٠ .[٢]

جدول (١) الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه ونموه السنوي والتوصيفات الإحصائية

السنة	الناتج المحلي الإجمالي مليار دولار	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي دولار	سبة النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي
٢٠٠٤	٣٦،٦	١٣٩١	٤٨
٢٠٠٥	٥٠،١	١٨٤٩	٢،٨
٢٠٠٦	٦٥،١	٢٣٥٠	٦،٢
٢٠٠٧	٨٨،٨	٢١٢٥	١،٥
٣٠٠٨	١٣١،٦	٤٥١٣	٩،٨
٢٠٠٩	١١١،٧	٣٧٢٥	٧،٧
٢٠١٠	١٣٥،٥	٤٤٨٧	٥،٩
٢٠١١	١٨٠،٥	٥٨٣٩	٨،٦
٢٠١٢	٢١٢	٦٦٥٠	٢،٧
٢٠١٣	٢٣٢،٥	٦٨٨٢	٠،١
٢٠١٤	٢٢٣	٦٤٢٠	١،٨-
٢٠١٥	١٧٢،٤	٤٩٠٠	٢٤،١-
٢٠١٦	١٧٢،٢	٤٩٤٠	٥،٣-
٢٠١٧	٢٠٧	٥٦٠٢	٨،٤
٢٠١٨	٢٣١	٦٠٨٦	٤
٢٠١٩	٢٥٤	٦٥٢٨	٢،٧
٢٠٢٠	٢٧٦	٦٩٢٢	١،٦

[١] حسن عبد القادر صالح، التوجه الجغرافي للتنمية الوطنية والإقليمية – دراسة تطبيقية على الوطن العربي، دار وائل للنشر، الجامعة الاردنية، عمان، ٢٠٠٢، ص٢٦.

[٢] ناهده عبد الكريم حافظ، "التنمية البشرية المستدامة – المفهوم – الادلة – موقف العراق عرض تعريفي "، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد (٧٩)، ٢٠٠٧، ص١٩١.

٢٠٢١			

المصدر : منشورات صندوق النقد الدولي : ٢٠١٦ ، ٢٠١٥، ٢٠١٣ ، ٢٠٠٨ .

يتخذ الناتج المحلي الإجمالي وكذلك نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سلوكا متشابها خلال المدة ٢٠٠٥ ـ ٢٠١٦ ولاسيما ما حصل في سنة ٢٠١٤ و٢٠١٥ واستمر لغاية ٢٠١٦، إلا أن ما يؤشر على التباين الكبير في البيانات ومنها الناتج المحلي الإجمالي ناهيك عن ما تبناه صندوق النقد الدولي من تنبؤات ثبت عدم دقتها، ومنها تنبؤات السنوات ٢٠١٦ ـ ٢٠٢٠ التي استندت الى توقعات لأسعار النفط بأنها ستكون بحدود ٥٠ ـ٦٠ دولارًا فيما يلاحظ انخفاض الأسعار لتصل ٣٠ دولار لا بل انه انخفضت أكثر في الشهرين الأول من سنة ٢٠١٦ وقد تراوحت عموما ما بين ٢٠ ـ ٣٠ دولار مما يؤشر عدم دقة التنبؤات التي قام بها الصندوق وانسحبت على الإيرادات والنفقات والناتج المحلي الإجمالي وغيرها من البيانات[٣]

ويرى الباحث ان معدلات الاستيرادات كان لها اثر كبير في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للمدة من ٢٠٠٤ ـ ٢٠٢٠ اذا أشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي نموا مطردا للسنوات ٢٠٠٤ ولغاية ٢٠١٣ ليصل إلى ٦٨٨٢ دولاراً في سنة ٢٠١٣ ثم انخفض بعدها ووصل حده الأدنى في سنة ٢٠١٥ و سنة ٢٠١٦ ويتوقع ارتفاعه ارتفاعا بطيئاً في السنوات القادمة لغاية ٢٠٢٠ (٤) .

نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي للفترة ٢٠٠٤ ـ٢٠٢١ :-

أشرت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي تذبذبا طيلة المدة ٢٠٠٤ ـ ٢٠٢٠ وباستثناء المدة ٢٠١٦ إلى ٢٠٢٠ التي يتوقع لها تراجعا كبيرا مما يؤشر أزمة في الاقتصاد العراقي علماً بأن التغيّر في النسبة قد تجاوز ١٠٪ في السنوات ٢٠١٤ و ٢٠١٥ و٢٠١٦ وهذا يظهر وبوضوح مكمن الخطر الذي سبق تأشيره (٥) .

المبحث الثاني : المؤشرات المالية والاقتصادية في العراق :-

اعتمدت ثلاثة مؤشرات هي: الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ونسبة النمو السنوي الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي ، باستبعاد السنوات ٢٠١٦ ـ ٢٠٢٠ ووضعت الظاهرة وفق عدد من المؤشرات التوصيفية وقد أشر جدول (٢) حجم التذبذب الكبير في المتغيرات الثلاثة، الانحراف المعياري للمؤشرات والذي يمثل خطرا اقتصاديا كبيرا يواجه العراق، بعبارة أخرى إن خطراً اقتصاديا كان متوقعا لم تتحسب له الحكومة فوقعت في أزمة ماليةذلك إن إنشاء بيئة ملائمة للإستثمار العام والخاص(المحلي والاجنبي)كمحرك للنمو الإقتصادي المستدام ، وخلق وتهيئة ظروف مناسبة لتحقيق أقصى فائدة من الإندماج في الإقتصاد العالمي ، يقتضي إتخاذ الكثير من الإجراءات وإصدار التشريعات للإنتقال التدريجي من الإقتصاد الشمولي المركزي إلى الإقتصاد الحر، وفي المقدمة يأتي تطوير القطاع الخاص وخلق بيئة ملائمة للأستثمار وتعزيز سيادة القانون في النشاطات المالية والتجارية والصناعية، بما يضمن حق الملكية الخاصة وتأسيس الأعمال وتسهيل الحصول على القروض وإصدار الرخص وعدالة ومصداقية العقود وتنفيذها لتحقيق العدالة وتساوي الفرص كذلك التركيز على تطوير وإصلاح قطاعي الطاقة والزراعة، فمن المهم إستحداث قطاع طاقة يلبي إحتياجات العراق، ويحقق أقصى فائدة ممكنة ، ووضع إطر تنظيمية مؤسساتية على أسس قانونية ودستورية تعتمد أفضل الممارسات المحلية والدولية (٦) ان بدايته فقرة استعراض بسيط للمتغيرات الأساسية للاقتصاد الكلي للعراق

---

[٣] فوزي هادي الهنداوي، "منظومة الثقافة والتنمية المستدامة – دور وسائل الإعلام كأدوات ثقافية في التنمية المستدامة"، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد(٧٤)، ٢٠٠٦، ص٣٠٠.

(١) محمد خميس الزوكة ، التخطيط الاقليمي وابعاده الجغرافية ، ط ٢، دار الجامعات المصرية ، ١٩٨٤، ص٦٧.

(٢) ليلى عاشور حاجم الخزرجي ، ضرورة التكامل الاقتصادي العربي في ظل المتغيرات العالمية الجديدة ، رسالة ماجستير (غ . م) ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد، ٢٠٠١، ص٩٠.

(٣) سعيد عبود السامرائي ، موارد العراق الاقتصادية ، ط١، مطبعة القضاء ، النجف ، ١٩٧٥ ، ص٣٤ .

ومنها سعر الفائدة يلاحظ استقرارها في السنوات ٢٠٠٤- ٢٠١٦ وإن بعض التغيرات الطفيفة تعد غير مؤثرة في الاقتصاد؛ أما سعر الصرف فقد تبنى البنك المركزي سياسة لإدارة سعر الصرف للدينار العراقي تجاه العملات الأجنبية ولاسيما الدولار باعتماد المزاد العلني لبيع العملة، والاحتفاظ بهامش بسيط للمناورة أما حجم الادخار والاستثمار والاستهلاك وكذلك النفقات والإيرادات فتظهر تشخيصا دقيقا للأزمة.[٧]

المبحث الثالث : مؤشرات ميزان المدفوعات في العراق :-

مراجعة بسيطة لميزان المدفوعات بحسابيه الجاري ورأس المال يلاحظ بأن الجانب الأول وهو الأهم في العراق حيث الميزان التجاري (الاستيراد والتصدير) [٨] ، أما حساب رأس المال فلم يلحظ تدفقات رأسمالية داخلة وخارجة لذا سيتم التركيز على الميزان التجاري بشقيه التصدير والاستيراد؛ علما بأن الميزان لم يسجل أية صادرات تذكر في السنوات ٢٠٠٤ ولغاية ٢٠١٦، ان المديونية الخارجية: تدخل العراق بوصفه بلداً مدين في إتفاقية جدولة الدين العام الخارجي، وقد تم ذلك منذ عام ٢٠٠٥ ، وعلى ثلاث مراحل وفي مطلع عام ٢٠٠٩ ، أعلنت وزارة المالية إنتهاء إلتزامات العراق حيال اتفاقية الدعم السائدة (CBA) وإن ما تبقى من الديون المترتبة عليه تم الاتفاق على جدولتها على مدى الأعوام المقبلة لغاية عام ٢٠٢٠-٢٠٢١.

وكشفت دائرة الدين العام في وزارة المالية عن حجم ديون العراق وتعويضات الحرب والفوائد المترتبة على ذلك، مشيرة إلى إطفاء جزء كبير منها من خلال اتفاق نادي باريس والاتفاقيات الثنائية ، فيما أوضحت آليات تسديد المبالغ المتبقية والتفاوض مع الدول التي لم تطفئ ديونها بعد وذلك إن قد قد أوقف البلاد بالتزاماتها وانتهاء اتفاقية الدعم السائدة في ٢٠٠٨/١٢/٣١، وقد تم إطفاء(٢٠٪) الأخيرة من ديون نادي باريس بفضل إلتزام العراق بشروط الإتفاقية وبنودها. أما (٢٠٪) المتبقية من أصل كامل المبلغ بعد تخفيض نسبة الـ (٨٠٪) والبالغة (١٠،٣٢٩) مليار دولار لقد تمت جدولتها لغاية عام ٢٠٢١ يدفع العراق خلالها الفوائد المترتبة على هذا المبلغ وتعكس خطوة معالجة الديون المالية في العراق توجه مزدوج ، إذ تمثل إتجاه إيجابي كون الخطوة خدمت الأقتصاد العراقي في كافة الجوانب ، ولعلها الخطوة الأكثر إيجابية من القرارات والإصلاحات الاخرى.[٩]

وفي ذات الوقت مثلت تدخلاً مباشراً من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والمنظمات الدولية، متمثلة بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، من خلال آليات تطبيق صيغ تخفيض الديون العراقية وإعادة جدولتها. ويظهر هيكل الصادرات العراقية للسنوات ٢٠٠٤ – ٢٠٢٠ (مليار دولار) ويكون اقل بقليل من حجم الاستيرادات إن الوقوف على حقيقة ميزان المدفوعات العراقي للمدة٢٠٠٤ -٢٠٢١ المذكورة يظهر أمرا بالغ الخطورة مضمونه الاعتماد كليًا على الإيرادات النفطية ، وإن النمو في الناتج المحلي الإجمالي المشار إليه يمثل نموا في الإيرادات النفطية، وتكمن وراء ذلك دلالات اقتصادية عميقة أهمها إن الاقتصاد العراقي بات دالة لسوق النفط، وهذا ما انعكس فعلا منذ منتصف ٢٠١٤ حالما انخفضت أسعار النفط عندها دخل العراق في نفق الأزمة المالية [١٠] .

إنّ غياب الموارد المالية لتمويل الاقتصاد بكل نشاطاته وفعالياته باستثناء النفط قاد لارتباط كل النشاطات والفعاليات الاقتصادية في العراق بسعر النفط، ولما كانت أسعار النفط دالة لمتغيرات سوقية وتذبذبات يومية، وقد تكون تغيرات سنوية أو دورات سوقية هذا يعني تذبذب الإيرادات وتقلبها في كل الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة مما يعني بأن العراق سيكون أمام حالتين: الحالة الأولى إيرادات متذبذبة والتزامات ومستحقات ثابتة فيقود لعجز في الموازنة والحالة الثانية تراكم العجز ليقود لمشكلة سيولة تتمثل بعدم قدرة العراق على سداد التزاماته ومستحقاته يوما بيوم وشهر بشهر وسنة بسنة ، وقد تبين ضعف العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي ونسب النمو الاقتصادي وسعر النفط وإن الزيادة المضطردة كانت تقف وراءها تزايد الكميات من الإنتاج بالإضافة لتزايد سعر النفط

---

[7] - PROVISIONAL POPULATION TOTALS ,Chapter 6 ,Census of India 2001Series 1, India, Paper 1 of 2001.

[٢] جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، احصاءات التجارة الخارجية ، ٢٠١٦ .

٩ مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية ـ نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، الجامعة الأردنية، عمان ، ٢٠٠٧، ص١٢١ ـ ١٣٢.

[١] جبار عبد جبيل ، تجارة العراق الخارجية (غير النفطية) مع دول الجوار للمدة (٢٠٠٣- ٢٠١٥) دراسة في الجغرافية الاقتصادية ، ص٥٥٧.

[١١]، وأما غياب استراتيجية التنويع الاقتصادي سواء في الإنتاج أو التجارة الخارجية وغياب الاستثمار الأجنبي المباشر يقف وراءها العديد من الأسباب السياسية والأمنية والاقتصادية والتي عجزت الحكومة عن معالجتها، وأما الاستيراد فقد أشرت بيانات ميزان المدفوعات وضع الميزان التجاري من صادرات واستيرادات ووضع الميزان الخارجي والذي يؤشر وضعا سالبا جدول (٢) .

جدول (٢) بعض مؤشرات ميزان المدفوعات ٢٠١٣ ــ ٢٠٢١

السنة	الميزان التجاري	الصادرات	الاستيراد	الميزان الخارجي
٢٠١٣	٩،٩	٣٨،٣	٢٨،٤ـ	١،٣ـ
٢٠١٤	١١،٢	٤٠،٦	٢٩،٤ ـ	١٠،٣ـ
٢٠١٥	٠،١	٣١،١	٣١،٥ـ	٧،١ـ
٢٠١٦	٠،٣ـ	٣٠،٤	٢٩،٠ـ	٣،٥ـ
٢٠١٧	٠،٨ـ	٣٢،٨	٣٠،٥ـ	٢،٣ ـ
٢٠١٨	١،٣	٣٢،٦	٢٨،٨ـ	٣،٣ـ
٢٠١٩	٢،٢	٢٩،٧	٢٧،٣ـ	٠،٣ـ
٢٠٢٠	٢،٨	٢٨،٩	٢٥،٩ـ	٠،١ـ
٢٠٢١	٣،٢	٢٨	٢٤،٨ـ	٠،٩

المصدر : تقارير صندوق النقد الدولي ٢٠١٣ و ٢٠١٥ و ٢٠١٦ .

وأظهر جدول (٣) ، هيكل الاستيراد في العراق للمدة ٢٠١٠ ـ ٢٠١٨ الفعلية والمتوقعة وتوزيعه ما بين الاستيراد الحكومي واستيراد القطاع الخاص وكيف هيمنت استيرادات القطاع الخاص على استيرادات الحكومة [١٢] .

جدول (٣) الاستيراد الحكومي والخاص في العراق (مليارات الدولارات)

السنة	الاستيراد	الحكومي	القطاع الخاص
٢٠١٠	٤٢،٤ـ	١٤،٧ ـ	٢٧،٨ـ
٢٠١١	٤٥،٧ـ	١٦،١ـ	٢٩،٦ ـ
٢٠١٢	٦٢،٨ـ	٢٣،٣ـ	٣٩،٣ـ
٢٠١٣	٧٢،٦ ـ	٣٠،٣ـ	٧٢،٦ـ
٢٠١٤	٧٩،١ـ	٣١،٧ـ	٧٩،١ـ
٢٠١٥	٨٦،٦ـ	٣٦،٦ـ	٨٦،٦ـ
٢٠١٦	٩٤،٢ـ	٣٩،٠ـ	٩٤،٢ـ
٢٠١٧	١٠٤،٥ـ	٤١،٠ـ	١٠٤،٥ ـ
٢٠١٨	١١٣،٢ـ	٤٤،٩ـ	١١٣،٢ـ

المصدر : تقارير صندوق النقد الدولي ٢٠١٣ و ٢٠١٥ و ٢٠١٦ .

أنقراءة للموازنة العراقية بإيراداتها ونفقاتها تظهر جانبين مهمين: الأول بأن الإيرادات النفطية تحتل النسبة الأكبر من إجمالي إيرادات الموازنة والثاني إن الرواتب والأجور التي يطلق عليها بنفقات الأفراد العاملين في الموازنة تشكل النسبة الأكبر والأهم في

(١١) جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية ، المجلد ٢٩، ٢٠٠٩، ٣٤٣ـ٢٨٠

(١) رشاد العصار وعليان الشريف ، " التجارة الخارجية" ، ط١ ، دار المسيرة للنشر ، عمان ، ٢٠٠٠ ، ص١.

بند النفقات فيها، ولمناقشة هذين الأمرين لا بد من الدخول في هيكل الإيرادات وهيكل النفقات للموازنة العامة للحكومة وكما في الجدول (٤) [١٣] .

جدول (٤) الإيرادات والنفقات في العراق

السنة	الإيرادات(مليار دولار)	النفقات(مليار دولار)	الفائض / العجز (مليار دولار)
٢٠٠٤	٢٩،٨	٤٥،٢	١٥،٤ ـ
٢٠٠٥	٤٠،٤	٢٦،٦	١٣،٨ ـ
٢٠٠٦	٥٨،٣	٥٠،٣	٨
٢٠٠٧	٥٤،٩	٣١،٧	٢٣،٢
٢٠٠٨	٨٠،٦	٥٦	٢٤،٦
٢٠٠٩	٥٥،١	٥٤،٦	٠،٥
٢٠١٠	٧٣،٦	٨٠،٣	٦،٨ـ
٢٠١١	١٠٤،٦	٩٤،٣	١٠،٣
٢٠١٢	١١٩،٤	١٠٩	١٠،٤
٢٠١٣	١١٥،٤	١٣١،٢	١٥،٨ـ
٢٠١٤	١٠٤،٤	١١٩	١٤،٦ـ
٢٠١٥	٦١،٦	٩٠،٧	٢٩،١ـ
٢٠١٦	٨١،٧	١٠٣،١	٢١،٤ـ
٢٠١٧	١٠٤،٦	١١٣،٧	٩،١ـ
٢٠١٨	١١٩	١١٣،٨	٥،٢
٢٠١٩	١٢٩،٩	١١٩،٦	١٠،٣
٢٠٢٠	١٣٨،٩	١٢٥،٣	١٣،٧
٢٠٢١	١٤٠,٨	١٢٧,٢	١٢,٦

2016.،2015، 2013 ، Country Report IRAQ،International Monetary Fund

الاستنتاجات

١-التنمية الاقتصادية في العراق لكونها تتمتع بمزايا اقتصادية ايجابية كبيرة ساعدتها على استمرار استقطابها للاستثمارات التجارية والصناعية مما جعل العراق يتمتع بمميزات كثيرة منها التوسع التجاري داخل المحافظات العراقية

٢- لذلك فان دراستنا تركز على الخصائص كونها حققت تطورا نوعيا وكميا خلال المدة ٢٠٠٤-٢٠٢١ ويتمتع العراق باهمية من خلال الموقع الجغرافي المتميز فهو يمثل البوابة الشرقية

٣-ويتسم اقتصاد العراق بانه استهلاكي ويعاني من ضعف الهياكل الإنتاجية ويعتمد على الاستيراد من الخارج، فضلا عن انفتاح الأسواق دون رقابة في اغلب المنتجات الاقتصادية ، كما ان الواردات الاستهلاكية تشكل نسبة كبيرة من اجمالي واردات العراق ويعود هذا الى عدم وجود هذه الموارد داخل الدولة ، لهذا فان الحكومة تخصص مبالغ طائلة من الأموال لشراء هذه المواد ، ويكون هذا سببا في تعميق مشكلة التبعية الاقتصادية.

المصادر

١. بيداء رزاق حسين ، أثر تغيرات أسعار النفط على الاستقرار النقدي في العراق للمدة ٢٠٠٣ ـ ٢٠١٦ ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد (٦٣) ، ٢٠٠٩ ، ص٢٦٥.
٢. جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية ، المجلد ٢٩، ٢٠٠٩، ٣٤٣-٢٨٠
٣. جبار عبد جبيل ، تجارة العراق الخارجية (غير النفطية) مع دول الجوار للمدة (٢٠٠٣- ٢٠١٥) دراسة في الجغرافية الاقتصادية ، ص٥٥٧.

(١) بيداء رزاق حسين ، أثر تغيرات أسعار النفط على الاستقرار النقدي في العراق للمدة ٢٠٠٣ ـ ٢٠١٦ ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد (٦٣) ، ٢٠٠٩ ، ص٢٦٥.

٤. جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، احصاءات التجارة الخارجية ، ٢٠١٦ .
٥. حسن عبد القادر صالح، التوجه الجغرافي للتنمية الوطنية والإقليمية - دراسة تطبيــقية على الوطــن العربي، دار وائل للنشر، الجامعة الاردنية، عمان، ٢٠٠٢، ص٢٦.
٦. رشاد العصار وعليان الشريف ، " التجارة الخارجية" ، ط١ ، دار المسيرة للنشر ، عمان ، ٢٠٠٠ ، ص١.
٧. سعيد عبود السامرائي ، موارد العراق الاقتصادية ، ط١، مطبعة القضاء ، النجف ، ١٩٧٥ ، ص٣٤ .
٨. فوزي هادي الهنداوي، "منــظومة الثــقافة والتنــمية المســتدامة - دور وسائل الإعلام كأدوات ثقافية في الــتنمية المستدامة"، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد(٧٤)، ٢٠٠٦، ص٣٠٠.
٩. ليلى عاشور حاجم الخزرجي ، ضرورة التكامل الاقتصادي العربي في ظل المتغيرات العالمية الجديدة ، رسالة ماجستير (غ . م) ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد، ٢٠٠١، ص٩٠.
١٠. محمد خميس الزوكة ، التخطيط الاقليمي وابعاده الجغرافية ، ط ٢، دار الجامعات المصرية ، ١٩٨٤، ص٦٧.
١١. محمد علي الميرزا "رؤية في مضامين الجغرافية واتجاهاتها"، مجلة كلية الآداب، جامعة، بغداد، ٢٠٠٥، ص٦١٧
١٢. مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية - نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، الجامعة الأردنية، عمان ، ٢٠٠٧، ص١٢١ - ١٣٢.
١٣. ناهده عبد الكريم حافظ، "التنمية البشرية المستدامة - المفهوم - الادلة - موقف العراق عرض تعريفي "، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد (٧٩)، ٢٠٠٧، ص١٩١.

١- PROVISIONAL POPULATION TOTALS ,Chapter 6 ,Census of India 2001Series 1, India, Paper 1 of 2001.